جريمة الاختطاف في الجزائر

د. فتيحة كركوش

جامعة سعد دحلب- البليدة

ممّا لاشكّ فيه أنّ التغيرات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات تفرز تلقائيا جرائم تطبع بطابع ذلك التغير؛ وفي هذا السياق فقد أصبحت ظاهرة الاختطاف في الجزائر موضوع العام والخاص بعد أن انتشرت بشكل يدعو إلى القلق خاصة في الآونة الأخيرة.

وبعيدا عن العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر أين ارتبطت الظاهرة بالجماعات الإرهابية التي كانت تختطف ضحاياها لغايات ناجمة عن طابعها الإجرامي.فإن الاختطاف اليوم أخذ شكل عصابات تفننت في زرع الرعب في نفوس المواطنين؛ ولعل شدة التهديد والخوف تبلغ مداها إذا علمنا أن أغلب ضحايا الاختطاف هم من فئة الأطفال الذين كان يفترض أن يعيشوا طفولتهم في أجواء آمنة مستقرة.

وبحكم وجود هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري الذي يعتبرها دخيلة عنه، فإن الباحثة تسعى إلى إلقاء الضوء على هذه الجريمة وذلك بالاعتماد على:

- توضيح مفهوم الاختطاف حسب تنوع وجهات نظر الباحثين،
- مدى انتشار الظاهرة من خلال الإحصائيات المتوفرة،
- آثار هذه الجريمة على مستويات مختلفة،
- بلورة اقتراحات عملية للوقاية والحد من هذه الجريمة.

- **مقدمة:** أصبحت ظاهرة الاختطاف في الجزائر موضوعا يثير اهتمام الخاص والعام بسبب انتشاره الرهيب والذي يدعو إلى القلق خاصة في الآونة الأخيرة، ويفرض على الباحثين تناوله بالبحث وبالتنقيب بشكل مستقل ومفصّل بعيدا عن الأحكام الذاتية والارتجالية.

وتكمن خطورة هذه المشكلة في كونها تمس بأمن الأطفال وتكيفهم النفسي بالدرجة الأولى، على اعتبار أن تعرضهم للاختطاف، أو لمحاولات الاختطاف يعد في حد ذاته تهديدا لتوازنهم، وخبرة سيئة قد تطبع كل مسارهم الحياتي، ومن جهة أخرى تؤثر مشكلة الاختطاف في عائلاتهم التي تضطر في الغالب إلى الخضوع لمساومات المختطفين ومطامعهم، وتمتد خطورة هذه المشكلة إلى كافة المواطنين الذين ليسوا بمنأى على الإطلاق من هذا التهديد المستمر لدرجة أصبحت تعاش أشبه بالكابوس اليومي؛ الأمر الذي جعلهم يفرطون في حماية أبنائهم بل ومرافقتهم إلى مدارسهم خوفا من إصابتهم بأي أذى.

ومن جهتها، تطالعنا وسائل الإعلام باختلاف أنواعها وبصفة تكاد تكون يومية، عن أفراد تعرضوا للاختطاف أوتَم تحريرهم، أو وجدوا جثثا مرمية في الآبار أوفي مكان ما من الشارع، بعد أن شّوهت أجسادهم. والغريب في هذه القضية أنه يصعب تحديد مسبباتها والاقتناع بأنها تمارس فقط من أجل المال أومن بواعث انتقامية، لأنه وجدت في حالات كثيرة دوافع مختلفة تتباين من حالة إلى حالة أخرى؛ الأمر الذي جعل الحديث عنها بشكل موضوعي صعبا خاصة وأنها مشكلة ما تزال في بدايتها من حيث البحث والدراسة.

- **مفهوم الاختطاف:** بداية يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين وهما الاختطاف والاختفاء، حيث جاء على لسان رئيسة المكتب الوطني لحماية

الطفولة بالمديرية العامة للشرطة القضائية في ندوة خاصة حول "ظاهرة الاختطاف في المجتمع الجزائري"، في جريدة الشروق اليومية بتاريخ 04 مارس 2008، أنه يجب التمييز بين حالات اختطاف القصر وحالات الاختفاء، اذ خلصت إلى أن 90 % من قضايا اختفاء القصر هي هروب من المنزل العائلي النابعة ربما عن ضغوطات نفسية واجتماعية داخل الأسرة أو الوسط المدرسي.

واعتبر المشّرع الجزائري جريمة الاختطاف من أخطر الجرائم التي تمس بحرية الفرد وحقوقه.لذلك، فإننا نجده في بعض المواد القانونية يشدد العقوبات على المختطفين إن لم نقل كل المواد المتعلقة بهذا النوع من الإجرام؛ والنص صريح وواضح في المادة 291 من قانون العقوبات التي ورد فيها ما يلي:

ورد في قانون العقوبات الجزائري أنه يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من اختطف أو قبض أو أحبس أو حجز أي شخص بدون أمر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي يجيز أو يأمر فيها القانون بالقبض على الأفراد، وتطبق ذات العقوبة على من أعار مكانا لحبس أو لحجز هذا الشخص.وإذا استمر الحبس أو الاحتجاز لمدة أكثر من شهر فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة.

وشددت العقوبة في المادة 293 من قانون العقوبات حيث تصل العقوبة إلى الإعدام إذا ما وقع أي تعذيب بدني على الشخص المختطف، كما أنه شدد العقوبة في حال ما إذا صاحب الاختطاف أي تهديد لتصل العقوبة من عشرة إلى عشرين سنة، والإعدام إذا كان الدافع إلى الخطف هو تسديد فدية.إلا أن المحامي إبراهيم بهلولي، حسب تصريحاته في جريدة الشروق اليومية(13 مارس 2008) أكد أن المشّرع الجزائري لم يُفرّد جانبا خاصا باختطاف الأطفال في

قانون العقوبات بالرغم من خطورة الظاهرة وإنما أدرجها ضمن القسم الرابع المتعلق بالاعتداء الواقع على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف وذلك من خلال 291 و292 و293 و293 مكرر.

- **واقع الظاهرة**: يجب أن نوضّح نقطة أساسية بخصوص العنف الممارس ضد **الأطفال**: فقد أخذ اتجاها ينذر بالخطورة النعتبة والتهديد الصارخ الذي يعبث بمصير أطفالنا وما يخلف ذلك من معاناة لا تمس فقط المعنيين بالأمر، إنما تمتد لتعيشها الأسرة والمجتمع ككل.

فقد أخبرتنا جريدة (Le Soir,19-02-2008) بناء على الإحصائيات المستمدة من الدرك الوطني بخصوص هذا العنف أنه مُنبئٌ بالخطورة، ولعل الجدول (01) يوضّح لنا هذه الحقائق:

السنوات مختلف الاعتداءات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ضحايا اعتداءات والضرب والفعل المخل بالحياء	580	613	651	532	492	454	429
دعارة	602	565	575	443	373	372	349
اغتصاب	177	145	181	121	138	134	137
زنا المحارم	03	05	07	07	11	06	12

جدول (01): إحصائيات الدرك الوطني بخصوص العنف الممارس ضد الأطفال

وفيما يتعلق تحديدا بظاهرة الاختطاف، فإنه من المهم بمكان الإشارة إلى أن الظاهرة لها أبعاد عالمية تخترق الحدود الجغرافية، وليست حكرا على بلد دون آخر، فقد مست كل بلدان العالم المتخلفة منها والمتقدمة بدون استثناء، وانتهج للقيام بمثل هذه الجرائم كل الوسائل الممكنة، حيث طالعتنا جريدة الخبر اليومية (30 أكتوبر 2007) أنه تم اكتشاف محاولة جمعية فرنسية غير

حكومية تهريب أكثر من مائة طفل يتراوح أعمارهم من سنة إلى تسعة سنوات من إقليم دارفور بغرب السودان من أجل ضمهم بالتبني لعائلات فرنسية مقابل أموال طائلة.

والمتطلع على شبكات الانترنت، يكشف أنه في نيروبي بكينيا ركّز المحققون على مستشفيات الولادة الرئيسية اثر مزاعم أشارت إلى أن بعض الأهالي أبلغوا أن مواليدهم توفوا، فيما في الحقيقة تَم بيع هؤلاء الرضع من قبل شبكة دولية لتهريب وسرقة الأطفال، حيث نقلت صحيفة كينيا دايلي سلسلة من القصص لأمهات لا يصدقن أن أطفالهن توفوا في مستشفى "بوموانى" كما قيل لهن، مما دفع بالصحيفة للتساؤل ما إذا كان هؤلاء الأطفال قد تمت سرقتهم وتهريبهم.وعلى الفور استجابت الحكومة الكينية للشكوك وشكلت فريق تدخل للتحقيق في القضية لتعلن في التاسع من أوت سنة 2003 أنها اكتشفت ثغرات في إجراءات المستشفى تسمح بالسرقة دون وجود برهان ملموس يؤكد ذلك.

وبخصوص **حجم ظاهرة الاختطاف**، فقد جاء في مجلة "الدركي" أنه تمّ تسجيل أكثر من 800 حالة اختطاف في الجزائر ما بين 2001 إلى غاية 2006، أغلبهم من فئة القصر التي تتراوح أعمارهم ما بين 4 إلى 16 سنة، وأعلى نسبة اختطاف كانت سنة 2004 حيث تم تسجيل 168 حالة اختطاف أطفال ما بين مختطف ومفقود كما تم تسجيل أكثر من 100 حالة اختطاف سنة 2002 من بينهم 71 أنثى و177 حالة اختطاف سنة 2003 من بينهم 77 إناث.

ويصل المتتبع للصحف اليومية والأخبار المتداولة بخصوص الظاهرة إلى حقيقة انتشار الظاهرة واتساع حجمها، والملفت للانتباه أن هؤلاء **المجرمين الفاعلين** أبدعوا في ممارستهم الإجرامية وأن معظمهم يتميزون ببروفيل خاص

بهم تجمعهم السوابق العدلية: فقد ورد عن جريدة الخبر اليومية (21 جانفي 2008) أنهم غالبا ما يكونون منحرفين وذوي الانحرافات الجنسية تجاه الصغار (البيدوفيليا). وأنهم مرضى عقليون يشكلون خطرا على المجتمع.

وتقوم هذه العصابات الإجرامية. حسب ما ورد عن مجلة "الدركي"، باختيار ضحاياها من الأثرياء وأحيانا من عامة المواطنين، وهي تعمل في إطار شبه منظم بدءا بجمع المعلومات عن تحركات الضحية والأماكن التي تتردد عليها، مستواها المعيشي وغيرها.من شأن هذه المعلومات التي يمكن التوصل إليها من المحيط الذي تعيش فيه الضحية كالجيران والأصدقاء وغيرهم أوعن طريق المتابعة اليومية للضحية خلال فترات زمنية محددة تسبق عملية الاختطاف وأحيانا من الضحية في حد ذاته إذا كان طفلا لا يعي ما يفعل، كما أنها تعتمد عنصر التمويه في عملها واستغلال الفرص، والمثير في الأمر أن نجد ضمن هذه العصابات أفراد من المنطقة التي تقطن فيها الضحية والذين لا يكونون عرضة لأي شبهات كما أن تحركهم يكون في إطار نشاطهم اليومي.

وحسب ما جاء في جريدة الخبر اليومية (21 جانفي 2008) عن رئيسة المكتب الوطني للطفولة بالشرطة القضائية، فإن أغلبية المرتكبين لجرائم القتل ضد الأطفال، ينتمون تقريبا لنفس المحيط الاجتماعي للضحايا، مثل قضية الصغيرة المختطفة بأولاد فايت من قبل ابن عمها والطفل القاطن بمدينة ورقلة الذي اعتدى عليه أخوه غير الشقيق، وحالة اختطاف ببلدية حسين داي وسط العاصمة، إذ لم يكن الفاعل سوى عمة الصغير التي أرادت أن تثأر من أخيها الأكبر على خلفية تزويجها عنوة. وهي نفس الفكرة أكدتها مصادر أمنية، حيث أشارت جريدة الخبر اليومية (26 فيفري 2008) إلى "أن أغلبية المرتكبين

لجرائم قتل الأطفال المختطفين هم أناس مقربون للضحية، سواء تجمعهم بهم صلة قرابة، وبالتالي —وخشية أن يبلّغ الطفل المختطف المعتدى عليه جنسيا، خاصة أنه تعرّف عليهم- يلجئون إلى التخلص منه بالقتل"

توضح مجلة " الدركي " أن الظاهرة قد مست العديد من **مناطق وولايات الوطن**، ولقد تصدرت ولاية تيزي وزو قائمة الاختطافات، وعليه يرجح أغلب المختصين السبب إلى الأوضاع التي مرت بها المنطقة.فيما جاءت ولاية وهران في المرتبة الثانية، تليها ولاية الجزائر العاصمة، كما مست الظاهرة كل من ولاية بومرداس، بجاية، مستغانم، باتنة وغيرها من الولايات ولكن بنسب متفاوتة.

وتفسّر جريدة الخبر اليومية (21 جانفي 2008) ريادة ولاية تيزي وزو للصدارة من حيث حجم حالات الاختطاف إلى وجود أصحاب المال بالمنطقة (أبناء رجال الأعمال والتجار الكبار) الذين يكونون مستهدفين من قبل مقترفي هذه الجرائم قصد الحصول على فدية. ويمكن أن نقدم بعض النماذج الواقعية التي تجسّد وجود جريمة الاختطاف باختلاف الولايات الجزائرية، فحسب المعلومات المقدمة من جريدة الخبر اليومية(02 - 3- 2008) فقد عاشت ولاية **مستغانم** على وقع ثلاث محاولات اختطاف للأطفال من طرف مجهولين، حيث كانت الأولى بدائرة تادلس عبارة عن محاولة اختطاف طفل عمره 8 سنوات والثانية ببلدية استيدية غربي مستغانم، إذ تعرض طفل عمره 4 سنوات لمحاولة اختطاف قرب دار الحضانة والثالثة في شاطئ مطرية خاصة بطفل عمره 14 سنة.

وتطالعنا الخبر بتاريخ 03 مارس 2008 عن إحباط محاولة اختطاف تلميذتين **بالبليدة** من طرف متجلببة وأخرى لطفلين **بوهران** بحي سيدي الهواري وثالثة حالة اختطاف قاصر **بالجلفة**.

وكانت فيما سبق نفس الجريدة (28 فيفري 2008) قد حملت إلينا نبأ 4 حالات اختطاف بالشلف أثارت رعبا شديدا في نفوس الأولياء. ومن جهتها، تخبرنا يومية الشروق(20 فيفري 2008) عن تعرض طفل إلى عملية اختطاف بولاية الوادي ومحاولة أخرى لطفل عمره 9 سنوات.

ومن قبل وبتاريخ (26 فيفري 2008) ورد في الجريدة تعرض طفل عمره 16 سنة إلى عملية اختطاف على أيدي مجهولين بولاية سطيف وعملية أخرى مماثلة بولاية المسيلة.

ويكون الاختطاف مخططا له مسبقا ولا يأتي هذا الفعل الإجرامي محل صدفة لأنه يكون موجها نحو هدف تم دراسته ومعاينته من أجل بلوغ نوايا إجرامية عادة ما تكون طلب المال والانتقام والجنس. والغريب في الأمر أن تطالعنا جريدة الخبر اليومية (25 أوت 2008) عن حالة اختطاف زوجة كانت رفقة زوجها وذلك تحت التهديد بالسلاح الأبيض. ومن جهتها، وحسب ما تناولته جريدة الشروق اليومية (06 ماي 2009) فقد تمكنت عناصر الشرطة القضائية للأمن الولائي بالبليدة من تحرير فتاة في 21 من العمر تم اختطافها بعد عملية مطاردة بالسيارات وعثرت الشرطة على سلاح أبيض وقارورة مسيلة للدموع.

كما أنه بالإمكان قياس حجم جريمة الاختطاف بالاستدلال بما **عولج من قضايا** من طرف وحدات الدرك الوطني، حيث أظهرت الإحصائيات الخاصة بمكافحة مثل هذه الجريمة لاسيما اختطاف القصر أنه من سنة 2000 إلى غاية الخمس أشهر الأولى من سنة 2007 تمت معالجة 798 قضية اختطاف.وفي سنة 2000 تمّ معالجة 77 قضية اختطاف من بينها 35 قضية اختطاف تعرض لها القصر تمخض عنها توقيف 122 شخصا متورطا في هذا النوع من الجرائم. أما

في سنة 2001 فقد تُم توقيف 112 شخصا متورطا في 77 قضية من بينها 28 قضية اختطاف قاصر.في حين ارتفع عدد القضايا المعالجة في سنة 2002 إلى 109 قضية اختطاف تورط فيها 129 شخصا من بينها 27 تمس القصر.

وفي سنة 2004 عالجت وحدات الدرك الوطني 90 قضية اختطاف من بينها 20 قضية اختطاف قصر، حيث تُم توقيف 91 شخصا متورطا في هذه القضايا. وقد عولجت في 129 قضية اختطاف في سنة 2005 من بينها 30 قضية اختطاف قصر وأوقف 163 شخصا متورطا فيها. ونجد ارتفاعا في عدد القضايا المعالجة من طرف وحدات الدرك الوطني في مجال الاختطاف سنة 2006 بحيث ارتفع إلى 134 قضية تورط فيها 152 شخص مع تسجيل 45 قضية اختطاف قصر.أما سنة 2007 فقد تُم معالجة 134 قضية اختطاف أوقفت وحدات الدرك الوطني خلالها 147 شخص راح ضحيتها 108 شخص منهم 57 ذكور و51 إناث من بينهم 33 قاصر. وبإمكاننا توضيح هذه الإحصائيات في الجدول (02):

السنوات	المعالجة	الخاصة بالقصر	التوقيف
2000	77	35	122
2001	77	28	112
2002	109	27	129
2003	122	52	127
2004	90	20	91
2005	129	30	163
2006	134	45	152
2007	134	33	147

جدول(02): إحصائيات وحدات الدرك الوطني لجريمة الاختطاف من 2000- 2007

بناءا على العديد من **النماذج المستمدة من الواقع الجزائري**، نجد أنفسنا أمام حقائق تكشف عن الطابع الإجرامي الذي تمارسه هذه الجماعات المختطفة، والتي أصبحت تعتمد سلاح التهديد كوسيلة لزرع الخوف والهلع عند أولياء الضحايا الذين يجدون أنفسهم في الأخير تحت شراسة جماعة من الأشرار مما يضطرهم لعدم اطلاع رجال الأمن عن الواقعة خوفا من أن تنفذ هذه الجماعات تهديداتها. ولا يكون طلب الأموال دائما هدف هذه العصابات، بل قد يكون سبب الاختطاف بدافع شخصي للانتقام من أجل تسوية خلافات وحسابات مادية أو معنوية، وهذا ما يتم معالجته ضمن جملة الأسباب المؤدية إلى جريمة الاختطاف.

- **الأسباب**: بعيدا عن العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر حيث ارتبطت الظاهرة بالجماعات الإرهابية التي كانت تختطف ضحاياها لغايات ناجمة عن **طابعها الإجرامي**، تخبرنا مجلة "الدركي" أن الاختطاف حاليا قد أخذ شكلا أخرا تمظهر في شكل عصابات تفننت في زرع الرعب في نفوس المواطنين وأغلب ضحاياهم هم من فئة الأطفال، وأصبح أي عمل من شأنه أن يدر أموالا على أصحابه قابل أن ينفذ حتى وان كان على حساب براءة الأطفال.

وفي ظل الاضطرابات الاجتماعية التي تعيشها الجزائر، فانه من السهل أن تستغل أي جماعات من فئات المجتمع الغطاء الإرهابي مكونة جماعات من الأشرار الذين يمارسون ما يحلو لهم من اختطاف وأشكال أخرى من الإجرام قصد زرع الخوف في نفوس المواطنين.

وأشارت إحصائيات مصالح الأمن نقلا عن جريدة الخبر (26 فيفري2008) إلى تسجيل 14 حالة اختطاف مست الأطفال خلال شهر واحد فقط(جانفي)،

من بينهم 9 بنات و5 ذكور، عادوا إلى أسرهم.وأضافت ذات المصالح أن الضحايا تعرضوا في مجملهم **للاعتداء الجنسي**.

وفي ندوة الشروق حول"ظاهرة الاختطاف في المجتمع الجزائري" (04 مارس 2008)، كشفت رئيسة المكتب الوطني لحماية الطفولة بالمديرية العامة للأمن الوطني أن الهدف الأول من الاختطاف هو الاعتداء الجنسي الذي يعتبر أخطر وأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري من الاختطاف، إذ سجلت خلال سنتي 2007 و2008 حوالي 2574 حالة **اعتداء جنسي** على القصر.

وفي يومية الخبر (10 ماي 2008) جاء عن مصالح الدرك الوطني أنها تمكنت من تفكيك شبكة دولية مُشَكلة من ثلاثة مغاربة وستة أفارقة وجزائري تخصصت في اختطاف الأطفال الرضع انطلاقا من تلمسان باتجاه وجدة المغربية لبيعهم بمبالغ خيالية لعيادات خاصة **تنتزع أعضاءهم الحيوية** وتدفنهم بعد ذلك في السرية.

وفي نفس الإطار ونقلا عن جريدة الشروق اليومية (17 ماي 2008) كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية أن مصالح الأمن عالجت 3 قضايا اختطاف أطفال للمتاجرة بأعضائهم وأن العصابات المختصة في المتاجرة بأعضاء الأطفال المختطفين تنشط على الحدود الجزائرية المغربية تقوم بتحويل الأطفال المختطفين من مدينة مغنية الحدودية لاستئصال أعضائهم خاصة الكلى والقرنية على مستوى عيادات خاصة تقع بمدينة وجدة، ولا تستبعد التحقيقات امتداد نشاطها إلى اسبانيا. كما تطرق الوزير إلى ما وصفه "نوع أخر" من **الاختطافات المرتبطة بزنا المحارم** الذي تفاقم في السنوات الأخيرة لكن أغلبية العائلات ترفض في هذه الحالات إثارة الموضوع بسبب العادات والتقاليد.

وفي ندوة الشروق (حول ظاهرة الاختطاف)، أقر المتدخلون وجود حالات تهريب أطفال جزائريين خارج التراب الوطني من طرف أحد أبويهم من جنسية أجنبية. حيث سجلت عشرات الحالات في السنوات الماضية لأطفال موضوع **نزاعات اجتماعية وقضائية** على حق الحضانة والرعاية ما بين أبويهم من الزواج مختلطي الجنسية بعد حدوث الطلاق أو خلاف حول مكان الإقامة، ويلجأ بعضهم إلى تنظيم عمليات تهريب للأبناء خارج الجزائر.

والمتتبع للأخبار عبر شبكة الانترنت، يقرأ أنه في العراق تم اختطاف الأطفال واستئصال أعضاء من أجسادهم مثل سرقة الكلى والعيون وبيعها للمستشفيات التي تدير مثل هذه العمليات، حيث وجدت شكاوى **لاختفاء** أكثر من 6700 طفلا خلال أشهر وتعمل منظمة العفو الدولية على البحث والتحقيق في هذه القضية. ومن جهتها، أشارت مجلة "الدركي" بخصوص ملف اختطاف أبناء الأثرياء إلى أن الظاهرة قد مست العديد من الأطراف منهم المقاولين وأصحاب الشركات الخاصة وكذا المغتربين مقابل **طلب فديات** وصلت إلى مبالغ مالية كبيرة، وتكون النتيجة كما يقول البعض "أخسر مالي ولا أخسر حياتي أو حياة ابني"، وإذا لم يستجيب المعني للتهديدات وفضّل المعاندة على الدفع فان نهايته تكون غالبا مأسوية وهي التصفية الجسدية بطريقة بشعة.وحسب ما جاء عن جريدة الشروق اليومية (13 مارس 2008)، فان مصالح الأمن قد توصلت إلى وجود شبكة من النساء في حي شطيبو بوهران تخطف الأطفال **لأغراض الشعوذة**.

وهي نفس الفكرة التي أكدها رئيس المجلس الوطني لأخلاقيات مهنة الطب على صفحات جريدة الخبر اليومية (10 مارس 2008)، حيث أنه في حالة

اكتشاف جثث لأطفال مختطفين منزوع منها بعض الأعضاء على غرار الكبد أو القلب وغيرها من الأعضاء الأخرى. فان المبتغى من ذلك استغلالها في عمليات شعوذة وسحر.

وقد وجدت بعض حالات الاختطاف مخالفة من حيث مقاصدها عن المألوف، قامت بعض العائلات باختطاف أطفال **بهدف جعلهم أبنائهم**. وقد تكون مثل هذه الحالات مخططة من طرف الزوج وأحيانا الزوجة فنجد مثلا في يومية الشروق (04 مارس 2008) تحت عنوان "خطفتها واحتفظت بها 18 شهرا وزوجها يظن أنها ابنته"، هذا دليل أخر عن دوافع جديدة للاختطاف وهو البحث عن **الأمومة المفقودة** بسبب عدم قدرة الزوج على الإنجاب أو استحالة ذلك لأسباب مختلفة. ويبقى تحديد أسباب اللجوء إلى هذا النوع من الإجرام مرتبطا بظروف المجتمع الذي تنتشر فيه الظاهرة من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون مرتبطة بالفاعل وأخرى بالضحية إلا أن طبيعة هذه الجريمة الخطيرة تجعل منها بعيدة كل البعد عن الإنسانية لأنها تمس كرامة الإنسان وحريته، وقد تبدو لنا بعض الأسباب ظاهرية وهي إما مادية بدافع البحث عن الفدية أوغريزية لإشباع الشهوات الجنسية وأحيانا بدافع الانتقام، ولكن هناك عوامل أخرى خفية أشير إليها في مجلة "الدركي" ولكنها أقرب إلى ما آلت إليه وضعية المجتمع الجزائري، فوراء هذا **التوتر الاجتماعي والضغوطات الاقتصادية** ومصادر الاستفزازات التي تحاصر الأفراد وتدفعهم إلى الغضب والإقدام على العنف، تبلورت هذه الجريمة إضافة إلى **الانفتاح الجديد** على العالم عبر الفضائيات والانترنت ووسائل الإعلام العصرية التي أصبحت تعرض برامج فيها من العنف ما يشجع على ممارسة بعض الأفعال الإجرامية.

- **الآثــار:** مهما اختلفت أسباب الاختطاف، فان غالبيتها تكون ذات نهاية مأسوية إما بالتصفية الجسدية أو الاعتداء الجنسي أو العنف الجسدي، وقد أخذت هذه الجريمة منعرجا خطيرا لفعل هذه النهايات المحزنة التي عرفتها معظم حالات الاختطافات التي تترك آثارا نفسية وخيمة على الأسرة والضحية تكون لها نتائج على التركيبة السّوية لشخصيته. ومما لاشك فيه أن العائلات الجزائرية - حتى تلك التي لم يتعرض أبناؤها إلى اختطافات- تعيش قلقا مستديما عند أوقات خروج أبنائها من المنزل وذهابهم إلى المدرسة. حيث يجدون أنفسهم مضطرين إلى مرافقتهم مخافة أن يحدث لهم مكروها مثل مصير الكثير من الأطفال الذين تداولت وسائل الإعلام اختطافهم. وتوجد أسر الأخرى (الخبر 29 ماي 2008) عملت على تزويد أبنائها في أغلب الأحيان بهواتف نقالة للاطمئنان عليهم باستمرار. وبخصوص مدى حجم المعاناة التي يختبرها الطفل المختطف، فقد أشارت مجلة "الدركي" إلى أنه حتى في حالة نجاة الطفل فالأكيد أنه قد تعرض لسوء المعاملة والإيذاء خلال مدة اختطافه، وقد يعاني عقوبات بدنية والتعذيب والحرمان من الطعام والعزل والتقييد، ويكون في أحيان كثيرة عرضة للانتهاكات والتحرشات الجنسية أوأي نوع من الأفعال أللأخلاقية. فمثل هذه الأفعال والممارسات التي يتعرض لها الطفل خلال فترة اختطافه تترك أثارا على نموه السليم، ونجد القلق الدائم والاكتئاب واختلال الصورة الذاتية لديه والعزلة مع اضطرابات النوم وضعف التركيز والثقة بالنفس مصحوب بتدني مستوى التحصيل الدراسي لديه والشعور بالعدوان المضاد. ومما لاشك فيه أن خبر الاختطاف أو محاولات الاختطاف تزرع مشاعر اللامن في نفوس الأفراد والجماعات خاصة منهم الآباء والأمهات الذين يسعون

بأنفسهم –في ظل هذه الأحاسيس- لاسترجاع أبنائهم من المدارس؛ وهوما حدث فعلا بتلمسان بعد إشاعة خطف الأطفال التي أحدثت طوارئ عند الأولياء وولدت لديهم حالة من الاستنفار القصوى.

ونفس المعاناة والألم تخبرنا عنهما جريدة الخبر (21 و22 سبتمبر 2008) حين تم العثور على الطفلة "أميرة" ذات ثلاث سنوات مقتولة بغابة القنطرة بتيبازة بعد اختطافها واغتصابها بطريقة وحشية قبل تهشيم رأسها، وهذه المأساة أدخلت والدتها إلى المستشفى.

وتحتل الصدمة مساحات أكبر عند عائلة قسنطينية فقدت ابنها "ياسر" الذي اختطف وذبح بعد أن تعرض لأبشع اعتداء جنسي؛ وتخبرنا جريدة الخبر اليومية (20 فيفري2008) كيف خلّف بفقدانه فراغا وآلاما كبيرة لأهله ولكل من أحبوه.

وورد في مجلة "الدركي" أنه أحيانا تظهر لدى الطفل المختطف مؤشرات التحول المبكر نحو الإجرام، إضافة إلى معاناة الأسرة كلها من هذه الآثار لأن كل تركيزها يكون منصبا وموجها نحو الطفل المختطف وبدون قصد يهملون بقية أفراد الأسرة، وأحيانا أخرى تكون هذه الظروف القاسية وراء إعادة لم شمل الأسرة وترابطها لأن ما تمر به الأسرة يهم جميع أفرادها!.

- **مواجهة الظاهرة:** ليست مواجهة جريمة الاختطاف بالقضية الفردية؛ بل أنها تعني جميع فئات المجتمع على اعتبار أن كل فرد معرض للاختطاف من طرف هؤلاء المجرمين. ومن ثمة، فكل الموطنون مدعون بالتحلي بروح المواطنة والتعاون من خلال التبليغ أو مساعدة مصالح الأمن بالمعطيات الضرورية في حينها إيمانا منهم أنهم بذلك يعملون على الحد والوقاية من أخطار مثل هذه

الجريمة وغيرها. وتأكيدا لهذه الفكرة، فان جريدة النهار في عددها (28 أفريل 2009) أخبرتنا عن وعي الجيران في إنقاذ محاولة اختطاف، حيث تصدت الضحية البالغة من العمر تسع سنوات لسائق السيارة وتعالى صوت صراخها لطلب النجدة ممن حولها، فوصل صراخها إلى مسامع الناس الذين كانوا متواجدين هناك إذ أنقذوها من الاختطاف.

ومن جهة أخرى، تخبرنا جريدة الخبر اليومية (18 ماي 2008) أن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قد أنشأت لجنة "أس أوأس أطفال ضحايا الاختطاف" في سبيل مجاراة تطور الظاهرة التي أخذت منحى تصاعديا، حيث يكون دور هذه اللجنة تحسيسيا موجها لأولياء الأطفال والحركة الجمعوية، لأن الهدف الأساسي لهذه اللجنة يكمن في تحسيس السلطات العمومية بالخطر القادم والذي يستدعي التحرك العاجل لوضع حد لهذا النوع من الممارسات الخطيرة. كما أعطت بن حاج سميرة (2008) أولوية كبيرة لدور الأولياء على اعتقاد أن الحماية تبدأ من الأسرة، لذلك صنفت هذه العملية إلى مستويات ثلاث، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- **مستوى الأطفال الأقل من سن التمدرس**: ويتجسد ذلك بإخبارهم بعدم الذهاب مع الغرباء، وفي حالة استدراج الطفل عليه أن يقوم بالصراخ والهروب إلى المنزل، وكذا العمل على تعليمه كيفية الاستنجاد برجال الأمن.كما أن الأولياء ملزمون بمعرفة المكان الذي يلجأ للعب فيه وأصدقاؤه، لأن الطفل هو تحت الإشراف المباشر للأولياء الذين يعملون أيضا على تعليم الطفل اسمه الكامل واسم الأب ومكان سكنه وان أمكن رقم الهاتف للاستعمال عند الضرورة.

- **مستوى الأطفال من سن السادسة إلى العاشرة:** يجب أن نؤكد أن التعليمات التي يقدمها الأولياء للطفل في المرحلة السابقة تنطبق على هذه المرحلة بالرغم من أن الطفل في هذه السن يبدأ بالتحرر جزئيا من المراقبة اليومية للوالدين وقد يدفعه الفضول أحيانا إلى اكتشاف بعض الأماكن خلال رحلة الذهاب والإياب إلى المدرسة.فهنا يجب الحرص والتشديد على الطفل أن لا يركب سيارات الغرباء وتشكيكه في دوافعهم، وتنبيهه أن البعض يستخدمون الحيل لإغواء الأطفال بتقديم الهدايا والحلويات؛ فمثل هذه التعليمات هي ضرورية لحماية الطفل من إغراءات هؤلاء الذين يحملون النوايا الخبيثة.

- **مستوى سن المراهقة:** معلوم أن مرحلة المراهقة لها خصوصياتها التي تميّزها عن مرحلة الطفولة ولعل أهم ما يحتاج إليه المراهق هو التوجيه أكثر مما هو بحاجة إلى مراقبة، لأنه يشعر بالاستقلال عن ذويه.ومن ثمة، على الأولياء تبني طريقة التواصل والمحادثة الدائمة والصراحة في مختلف القضايا مهما كانت شائكة، وحث الابن على عدم تناول أي نوع من الأطعمة أو الشراب أو الأدوية من الغرباء والتي قد تكون تحوي على منوم أو مخدر تفقده الوعي وعدم القدرة على التصرف. كما تحدثت جريدة الشروق اليومية(08 مارس 2008) على أن بعض مدراء المدارس داخل الأقسام قاموا **بحملات لتوعية** الأطفال بخطورة التعامل مع الأجانب عنهم وإعطائهم توجيهات ،صارمة بالتوجه مباشرة إلى البيوت بعد انتهاء الدوام الدراسي، وكان ذلك على خلفية محاولة اختطاف تعرضت لها طفلة بوسط مدينة بوينان بالبليدة.

وجاء في جريدة الخبر اليومية (18 ماي 2008) أن وزير الداخلية والجماعات المحلية ذكر أن قطاعات أمنية شرعت في تأسيس خلايا تختص

بمكافحة الظاهرة، على غرار تنصيب ثلاث خلايا في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران من قبل الدرك الوطني في انتظار خلق 10 خلايا أخرى ستوزع عبر التراب الوطني، وتضمن أطباء نفسانيين ومختصين في علم الإجرام لدراسة الظاهرة وإيجاد الحلول لها. ومن جهتهم، أجمع المختصون الذين نشطوا ندوة الشروق اليومي (04 مارس 2008) حول "ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر" على ضرورة تشديد العقوبات على الأشخاص المتورطين في اختطاف الأطفال، الذين ينتهي بهم الأمر غالبا بقتلهم ببشاعة ويرى هؤلاء أن تطبيق عقوبة الإعدام التي ينص عليها القانون الجزائري من شأنه ردع الظاهرة. بل توجد فئة من رجال القانون من طالبت بالتحفظ على هؤلاء الجناة حتى بعد انتهاء مدة سجنهم لأنهم قد يعاودون ممارسة هذا السلوك الإجرامي.

ومن جهته، يرى رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان –نقلا عن جريدة الخبر اليومية (29 ماي 2008)- بأن محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال تتطلب إنشاء محاكم استثنائية وتشريع خاص، وأنه يجب أن لا يستفيد هؤلاء المجرمون من أي ظرف مخفف أو عفو من رئيس الجمهورية. كما دعا المحامي إبراهيم بهلولي (يومية الشروق، 13 مارس 2008) إلى إعادة النظر في المنظومة التشريعية العقابية في سياق مسايرتها للظواهر الدخيلة والوافدة على المجتمع الجزائري.

وفي سياق التصدي لهذه الظاهرة الإجرامية، جاء عن جريدة الخبر الأسبوعي(من 24 إلى 30 ماي 2008)، أنه تم تبني إستراتيجية لمحاربة الجريمة؛ ففي المرحلة الأولى من الإستراتيجية تم تطبيقها يوم 22 جويلية عام 2005، وذلك بتنصيب كاميرات المراقبة في شبكات الطرق الرئيسية الجزائرية.

ويتوقع أن يتم تمديدها لكافة المدن الرئيسية، وتظهر الخطوات الهامة الأخرى في زيادة عدد رجال الشرطة والدرك. كما تعهدت الحكومة بتخصيص الوقت وبذل الجهود لتكييف الترتيبات التشريعية والتشغيلية لمحاربة الجريمة (تأسيس فرق التدخل الخاصة وتحديث هيئات التحقيق المخبري الجنائي وتطبيق برنامج تدريبي لقوات الأمن). ومن ثمة. فان الجميع مدعو للعمل الوقائي وضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات وإشراك كل فئات المجتمع.

ما يمكن بلورته حسب ما تم ذكره من حقائق بخصوص ظاهرة الاختطاف في الجزائر، أن هذه الظاهرة فرضت نفسها في المجتمع الجزائري وأصبح تداول مثل هذه القضايا يضاهي قضايا الإجرام الأخرى.

ومن ثمة، أوجب تكثيف كل المجهودات من طرف كافة المواطنين والسلطات الرسمية لمواجهة هذه الظاهرة حتى تتقلص مساحات تواجدها وينعم الأفراد بقسط من الراحة في مجتمعهم.

قائمة المراجع:

- بن حاج سميرة. جريمة الاختطاف في الجزائر- واقع أليم تكشفه الأرقام-
- مجلة الدركي، **مجلة ثقافية وإعلامية**، تصدر عن قيادة الدرك الوطني. العدد 15، فيفري 2008.

- مجلة الدركي، **مجلة ثقافية وإعلامية**، تصدر عن قيادة الدرك الوطني. العدد 15، فيفري 2008.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات الجزائري**، وزارة العدل.
- **يومية الخبر**: 30 أكتوبر 2007

21 جانفي 2008

20 و26 و28 فيفري 2008

03 و10 مارس 2008

10 و18 و29 ماي و2008

21 و22 سبتمبر 2008

- **الخبر الأسبوعي**: من 24 إلى 30 ماي 2008
- **يومية الشروق**: 20 جانفي 2008

20 و28 فيفري 2008

13 مارس 2008

06 و17 ماي 2008

- **النهار**: 28 أفريل 2009

❖ **موقع الانترنت "خيوط جديدة في شبكة سرقة أطفال دولية".**

** http://forum.Khleeg.com/1999- 05/11/2005

Le Soir, 19/ 02/ 2008